

بروتوكول للتعاون في الميدان القضائي

بين

وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية

و وزارة العدل بالمملكة المغربية

إن وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية،

ووزارة العدل بالمملكة المغربية،

إيماناً منهما بضرورة التعاون باعتباره نتاج روابط الأخوة التي تجمع بين البلدين، واقتناعاً
منهما بأهمية توسيع مجال التعاون ليشمل ميادين فنية تتعلق بإدارة القضاء، وسعيًا منهما إلى
تبادل التجارب والمعلومات والخبرات وتنظيم اللقاءات العلمية قصد الاستفادة من ميزات النظام
القضائي والإدارة القضائية في كلا البلدين، وتأكيداً منهما على دور التشريع في تطوير مستوى
الإدارة القضائية لمواكبة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية،

اتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى

يتبادل الطرفان المعلومات المتعلقة بالتنظيم القضائي والقوانين التي تحكم سير المحاكمة والدعوى.

المادة الثانية

يتبادل الطرفان تجاربهما في مجال إدارة القضاء الهادفة الى تطوير مستوى الأداء القضائي، وخاصة فيما يتعلق بالإعلانات القضائية ابتداءً من رفع الدعوى وحتى تنفيذ الحكم.

المادة الثالثة

يعمل كل طرف على إعلام الطرف الآخر بالتشريعات الجديدة الصادرة في البلدين والتي لها علاقة بتطوير الإدارة القضائية.

المادة الرابعة

يعمل الطرفان على تبادل المعلومات والخبرات في مجال تأهيل القضاة وأعاون القضاة وتدريبهم على المهن القانونية والقضائية سواء أكان تعليماً مستمراً أو تأهيلاً أم تدريباً.

المادة الخامسة

يعمل كل طرف على تزويد الطرف الآخر بالدراسات والمعلومات والخبرات في مجال طرق الأخذ بالوسائل البديلة لحل المنازعات كالصلح والوساطة والتحكيم.

المادة السادسة

يعمل كل طرف على إعلام الطرف الآخر باللقاءات العلمية التي ينظمها في المجالين القانوني والقضائي، ويوجه إليه الدعوة للمشاركة فيها، ثم يوافيه بما تمخض عنها من نتائج وتوصيات، ويتحمل كل طرف نفقات المشاركة الخاصة به.

المادة السابعة

يحدد كل من الطرفين الجهة المكلفة بوزارته بإدارة مجالات هذا التعاون ويُعلم الطرف الآخر لتسهيل التواصل.

المادة الثامنة

يضع الطرفان خطط عمل لتنفيذ مواد هذا البروتوكول.

المادة التاسعة

يدخل هذا البروتوكول حيز النفاذ فور التوقيع عليه .
ويمكن لكل من الطرفين أن ينهي العمل به بإشعار كتابي يوجهه عبر الطرق الدبلوماسية للطرف الآخر .

حرر هذا البروتوكول ووقع في
بتاريخ / / هجرية ،
الموافق ٢١ / ٧ / ٢٠٠٨ ميلادية على نسختين أصليتين لهما الحجية نفسها .

عن

وزارة العدل بالمملكة الأردنية الهاشمية

وزير العدل

عن

وزارة العدل بالمملكة المغربية

وزير العدل